لساير الاسماء في التانيث والتذكير ولذا صنفها البعض موخرا
عنها والبحث عن هذه الاقسام سوى المنصرف ليس من
المسايل بل اما من المبادي كالتقسيمين الاولين ولكون الا
حتياج الى الاول اشد قدمه وقس لما كان المعرفة والمونث
وجودين داخلين تحت الضبط قسمهما وحال مقابليهما
كحال المفرد والجامد ولكن فيهما نوع خفاء فذكرهما بخلافهما
واما من مباحث الصرف كالاخيرين والبحث عن المنصرف
من حيث العمل من النحو ومن حيث الصيغة من الصرف ولذا
تركه المص    مما اسم فيه معنى فقط كالمضمرات والاعلام
والمبهمات فان الاشارة داخلة في وضعها او مع غيره
كالمضاف او في مجاورها كذي اللام والمنادى فالاشارة
خارجة عن وضع هذه الثلثة حاصلة بالمجاور واما ارادة
هذه الثلثة من فيه فاما بطريق الجمع بين الحقيقة والمجاز على مذهب
المصنف عموم المجاز ان وجد معنى مشترك وقرينة اشارة
ذهنية الى معين عند المخاطب من حيث انه معين فخرج نحو
اسد فانه وان كان فيه اشارة الى حقيقة معينة لكن لا من
حيث التعيين بخلاف اسامة بدل تعريف الكافية لعدم
تناوله المعرف باللام والندا والاضافة لما عرفت واعرفها
المعرفة ضمير المتكلم فضمير المخاطب فضمير الغايب فالاعلام
الشخصية كزيد والجنسية كاسامة وسبحان فالمبهمات اسماء
الاشارة والموصولات فالمعرف باللام العهدية والجنسية
المنقسمة الى الثلاثة والمعرف بالندا كيا زيد والمضاف معنى
ان لم يتوغل في الابهام متبلا الى احدها بالذات كغلام زيد [illegible]
كيد

٧٤
كيد غلام زيد كهو خبر يريد انهما متساويان في التعريف وما دخله الفا
فتعريفه انقص مما قبله وما فيه الواو فمساو وفي هذا بعض المخالفة
لما سبق مما نقل عن سيبويه والجمهور ولما كان ما عدا العلم معلوما
حدا وحكما خص العلم بقوله والعلم في اصطلاح النحاة ما اسم
او معرفة لا يتناول غيره راجع الى واحد معين فخرج غير العلم نوع
واحد فدخل الاعلام المشتركة فان تناولها باوضاع بخلاف تنا    ول
نحو انا وهذا ومن فانه بوضع واحد عام بقي ان نحو اسامة
غير داخل في هذا الحد الا ان يدعى ان تناوله للافراد مجاز    سان
ويحدث عدم الفرق في الاستعمال بينهما وبين اسد فالحق    فالتحقيق
ما قاله ابن الحاجب والرضي من ان تعريف مثلها تقديري
كعدل عمر لامور لفظية مثل امتناع اللام ومنع الصرف ويخص
اي العلم باللام وجوبا لو ثني او جمع بعد العلمية نحو الزيدين
والزيدين واما حال العلمية كابانين    متقابلين ويرغايت
فلا لام او سمي اي العلم اي جعل العلم علما بها اي باللام كالنجم
غير صفة حال انه نائب الفاعل ومصدر او غلب اي جعل العلم
غالبا في معين يريد كون العلمية بغلبة الاستعمال لا بوضع وا    حد
معين بها اي باللام كالبيت للكعبة وجاز دخول اللام لو سمي بها
اي باللام او بدونها صفة كالحسن قال الرضي وهذا ليس بكلي
اذ لا يقال المحمد والعلي ومصدر كالفضل ففيما عداها يمتنع
اللام ولو جعل لفظ مبني علما له اي لنفسه فالحكاية على بنائه عا    لب
وقد يعرب نحو ليت بنصب ولو جعل مبني علما لغيره اي لغير نفسه
فالاعراب واجب كما اذا سمي رجل بليت    في
الاصطلاح مطلوبه اي ما ذكر من اقسام المعرفة    في عرف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)